

عادلّة بنت عبدالله: الواقع يتطلب اتخاذ خطوات ملموسة للحد من المشكلة

نظام مقاضاة مرتكبي العنف ضد النساء والأطفال سيكون رادعاً



مشروع النظام الجديد لمقاضاة مرتكبي العنف ضد النساء والأطفال في المملكة سيكون رادعاً.

أكدت نائبة رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني الأميرة عادلّة بنت عبدالله بن عبدالعزيز أن مشروع النظام الجديد لمقاضاة مرتكبي العنف ضد النساء والأطفال في المملكة سيكون رادعاً.

وقالت الأميرة عادلّة بمناسبة "اليوم العالمي للقضاء على العنف تجاه المرأة" إن أهمية هذا اليوم تكمن في إبراز حجم مشكلة العنف الموجه ضد المرأة عالمياً خاصة وأن الإحصاءات العالمية والعربية تؤكد تحول العنف إلى واقع يستدعي تضامناً الجهود للتنبه من خطورة العنف واتخاذ خطوات ملموسة للحد منه.

وعدت الأميرة عادلّة ما أعلن عنه مؤخراً من تخصيص قضاة للنظر في دعاوى العنف الأسري - التي تُحال إلى المحاكم الشرعية من لجنة الحماية الأسرية بوزارة الشؤون الاجتماعية - خطوة موفقة بإتجاه حماية المرأة، مشيرة إلى أنها تأمل أن تثمر كافة الجهود لحماية المرأة والأسرة والمجتمع من خلال تعزيز الإجراءات للوقوف في وجه العنف بكافة أشكاله وإيا كانت دوافعه.

وأشادت بتكاتف جهود الجهات الحكومية والأهلية بالمملكة ودور الأطباء وأخصائيي الخدمة الاجتماعية والمشرفات الاجتماعيات في المدارس والمستشفيات لتوعيتهم بأهمية هذه المشكلة والحلول المتوفرة لها. مشيرة إلى اهتمام المعنيين في الأمم المتحدة بمثل هذه المناسبة، لإثارة اهتمام الرأي العام عبر أجهزة الإعلام المختلفة.

آخر لمنظمة الصحة العالمية تتعرض سيدة من كل ٦ سيدات للعنف وأنهن يتعرضن للعنف في المنزل أكثر من الشارع أو العمل. كما كشفت دراسة لمنظمة الصحة العالمية في ١٧ دولة أن العنف الصادر من شريك الحياة يطال ٣٢-٩٤٪ من النساء في أكثر المواقع التي جرى مسحها، وفي هذا دلالة على ضرورة الاهتمام بالعنف الأسري أو العائلي لأن الإحصاءات تشير إلى وجود العنف الموجه للمرأة في بعض الحالات بالمنزل.

يذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة حددت يوم ٢٥ نوفمبر من كل عام يوماً دولياً لمناهضة العنف ضد النساء حول العالم، وبدئ العمل به منذ ٢٦ عاماً. ويعتبر العنف ظاهرة عالمية حيث أرجعت آخر إحصائية لمنظمة "اليونيسيف" اختفاء ٦٠ مليون امرأة عن التعداد السكاني في العالم سنوياً إلى العنف ضد المرأة، مؤكدة تعرض امرأة واحدة من بين اثنتين لانتهاكات جسدية وجنسية داخل بيتها، وبحسب تقرير

البرلمان الياباني يتبنى قانوناً ينهي مهمة الجيش بالعراق

ويقترح نص القانون الذي أقر بموافقة ١٣٣ عضواً ورفضه ١٠٣ أعضاء إنهاء مهمة الجيش الياباني التي تقضي بنقل بضائع وموظفين من الكويت إلى العراق لحساب الأمم المتحدة والتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، ويكتسب هذا القانون طابعاً رمزياً لأن المهمة الجوية للقوات اليابانية في العراق قد مدت بالفعل في يوليو الماضي ولعدة عام واحد.

تبنى مجلس الشيوخ الياباني قانوناً يقضي بإنهاء مهمة سلاح الجو الياباني في العراق، لكن القانون يتوقع أن يرفض من قبل مجلس النواب. وتتهم المعارضة التي يشكل الحزب الديمقراطي الياباني أكبر مكوناتها، حكومة رئيس الوزراء ياسو فوكودا بإتباع الإستراتيجية الأمريكية في العراق وأفغانستان بشكل اعمى.

توجه نيابي لقيام الأحزاب السياسية في دولة الكويت

أو منفعة من جهات خارجية بينما يتلقى إعانة سنوية من الدولة، ان يكون للحزب نظام داخلي وبرنامج عمل سياسي مشدداً على عدم قيام الحزب على أساس مناطقي أو قبلي أو فئوي أو مهني أو التمييز بين الأفراد، يتم تشكيل لجنة تسمى لجنة شئون الأحزاب لها الحق في القيام بالمراجعة والتفتيش على دفاتر ومستندات وإيرادات ومصروفات الحزب ومشروعات إيراداته وأوجه صرف أمواله على ان يكون من أبرز اعضائها وزير الدولة لشئون مجلس الامة ووزير الداخلية ووزير العدل ولكل حزب حق إصدار صحيفة للتعبير عن آرائه وله الحق في استخدام كل وسائل التعبير عن الرأي وفقاً للدستور والقوانين النافذة.

نشاطه ويؤدي دوره أن يراعي عدة أمور منها: أنه يجب ألا تتعارض مبادئ الحزب وأهدافه وبرامجه مع سيادة الوطن ووحدته أرضاً وشعباً. حظر إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو استخدام العنف بأي شكل من أشكاله أو التهديد به أو التحريض عليه. للأحزاب الحق في إقامة علاقات ثنائية متكافئة مع أي حزب أو تجمع غير كويتي وبما لا يتعارض مع النظام العام أو نصوص الدستور. لا يقل عمر عضو الحزب عن ١٨ سنة وإلا يكون من أعضاء السلطة القضائية أو المؤسسة العسكرية. لا يجوز للحزب قبول أي تبرع أو ميزة

الكويت: عبد الحميد زقروق:

اتساقاً مع التطور المتنامي للتجربة الديمقراطية في دولة الكويت وبروز العديد من التكتلات السياسية التي تعبر عن مختلف التوجهات الفكرية للتجمعات السياسية الكويتية قدم عضو مجلس الأمة الكويتي النائب عبدالله عكاش اقتراحاً بقانون بشأن إنشاء الأحزاب السياسية كحق أصيل للمواطنين بدولة الكويت على ان يمارس الحزب نشاطه بالوسائل السلمية لتحقيق برامج محددة متعلقة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك لضمان تداول السلطة أو المشاركة فيها سلمياً عن طريق الانتخابات العامة الحرة، واشترط مشروع القانون على الحزب لكي يمارس

البرلمان الهولندي يرفض ارتداء الشرطيات للحجاب

المواطنين والشرطة، دون النظر إلى نوع الدين تجنباً للممارسات العنصرية. وكان وزيرة الداخلية خوسيه تير هوريست قد طلبت الأسبوع الماضي من لجنة المساواة تقديم المشورة حول إمكانية ارتداء الشرطيات المسلمات للحجاب وقت الخدمة، وجاء رأي اللجنة بالموافقة على ارتداء الحجاب، مدلة على ذلك بدول أخرى في العالم تسمح بمثل هذا الإجراء، وبموجب قرار البرلمان لن يتم السماح للشرطيات المسلمات بارتدائه، حيث يعد قرار البرلمان واجب التنفيذ.

رفض البرلمان الهولندي بالأغلبية السماح للشرطيات المسلمات بارتداء الحجاب، مع رفض المشورة التي قدمتها لجنة المساواة لوزيرة الداخلية خوسيه تير هوريست، بإمكانية ارتداء الحجاب وقت ساعات الخدمة، وأيدت جميع الأحزاب الدينية المسيحية بجانب الأحزاب اليسارية هذا الرفض، فيما طالب عضو البرلمان عن الاشتراكي (اس بي) ان يتم حظر ارتداء جميع الرموز الدينية في قطاع الشرطة، والا يقتصر الأمر على حجاب المسلمين فقط. كما أكد الحزب الديمقراطي المسيحي ضرورة استقلال الشرطة عن أية رموز دينية، وذلك لضمان عدالة التعامل بين

الأردن: مجلس النواب يدرس مشروع قانون لتأسيس جامعة إسلامية عالمية

العربي والإسلامي بالمختصين القادرين في كل ما يتصل بالعقيدة والشريعة والعلوم والفكر والحضارة والفنون الإسلامية، لإبراز الصورة المشرقة للإسلام وتصحيح المفاهيم والأفكار غير السليمة عنه من خلال اتباع مناهج وأساليب تدريس تعتمد قواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها الأساسية.

”تبرم الجامعة اتفاقيات شراكة أكاديمية أو تعاون أكاديمي مع جامعة الأزهر، بحيث تصدر الدرجات التي تمنحها الجامعة عن جامعة الأزهر أو بالاشتراك معها إلى جانب منحها صلاحية إبرام اتفاقيات مع أي جامعة أخرى،” وأعطى مشروع القانون الجامعة الحق بإصدار شهادات باسمها فقط. وتهدف الجامعة إلى ”تزويد العالم

أرسلت الحكومة الأردنية إلى مجلس النواب مشروع قانون لتأسيس جامعة إسلامية عالمية متخصصة على غرار جامعة الأزهر، واقتُرحت تسميتها ”جامعة العلوم الإسلامية العالمية“. ووفقاً لمشروع القانون فإن الجامعة تعتمد في برامجها التدريسية مناهج ومنهجية جامعة الأزهر، ونص المشروع على أن